

قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 27 شوال عامه الموافق 31 ديسمبر سنة

محمد المقربي

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في 20 أكتوبر سنة 1937

القونسuir المقيم العام : نوجيس

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في احداث حرمات يقصد منها التوصل الى الراية بسهولة
يعلم من كتابنا هذا اسم الله واعز امره اتنا اصدرنا امرنا
الشريف بما ياتي

الفصل الاول

يمكن ان ترتب حرمات يقصد منها التوصل الى الراية بدون
مشقة وباحسن وسيلة مسكنة على ما ياتي بيانه
او لا الاملاك الواقعه على حافة الطرقات او المجاورة لها وذلك
بالقرب من ملتقى الطرقات او من منعطفاتها او بالقرب من محلات
مخطرة او يصعب السير العمومي فيها

ثانياً الاملاك الواقعه على حافة ملتقى طريق عمومي بخط سكة
حديديه مندوذه بسطح الطريق او الاملاك المجاورة للملتقى المذكور

الفصل الثاني

ان الحرمات التي يقصد منها التوصل الى الراية بسهولة تشتمل
حسب الحالة على ما ياتي
او لا الالتزام بحد المعدون الحائطه او بتعويضها بسياج مسبك
وبازالة المغارات المضايقه وتسوية الارض والبناءات وابعادها
مستويه حسب علو يكون مساويا على الاكثر للاستواء الذي يعين في
الخريطة المشار اليها في الفصل الثالث بعده والبين فيها العوائق
التي يتلزم التخلص منها

ثانياً منع البناء مطلقا في الاستواء الذي يعين في الخريطة المذكورة
وكذلك وضع المحيطان فيه وتسويته ارضه وغرتها واحداث اشياء ايا كانت
ثالثاً الحق للادارة في التقيص من علو السياج او حدفه مهما
كان نوعه وفي ازالة جميع العوارض والموانع الطبيعية بحيث يمكن
التوصل الى الراية بدون مشقة

—((القسم الغير الرسمي))—

مطلوب التسجيل من ادارة المحافظة عن الاملاك العقارية

اعلانات بانتهاء التهدية

اعلانات متفرقة

—((القسم الرسمي))—

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في تغير الظهير الشريف المورخ في 25 محرم عام 1336 الموافق
10 نوفمبر سنة 1917 الصادر في شأن نقابات ارباب الاملاك
الكافنة بالمدن

يعلم من كتابنا هذا اسم الله واعز امره انه بمقتضى ظهيرنا
الشريف المورخ في 25 محرم عام 1336 الموافق 10 نوفمبر سنة 1917
ال الصادر بشأن نقابات ارباب الاملاك الكافية بالمدن
وبناء على اقتراح مدير ادارة الامور السياسية اصدرنا امرنا
الشريف بما ياتي

فصل فريد

ان القرارات الاولى من الفصلين الثالث والثامن من ظهيرنا الشريف
المذكور اعلاه المورخ في 25 محرم عام 1336 الموافق 10 نوفمبر
سنة 1917 تغير كما ياتي

الفصل الثالث - ان الاجتماع العام يتراسه رئيس الادارة البلدية
الذى يعرض على الاعضاء الحاضرين او نوابهم بقصد التصويت
مشروع القانون الاساسي
وبعده ان اقتضاه الحال تعين اعضاء اللجنة التوكيلية المنصوص
عليها بالفصل السادس

الفصل الثامن توب عن النقابة لجنة توكلية يتراسها رئيس
الادارة البلدية او نائبه وترتكب من 4 حتى 8 اعضاء ينتخبون اثناء
الاجتماع العام الاساسي من بين ارباب الاملاك الذين هم اعضاء النقابة
وذلك طبقا لشروط المقررة في القانون الاساسي واما وظيفة عضو
بلجنة النقابة فبباشر مجانا

وحرر بالرباط في 14 شعبان عام 1356 الموافق 20 اكتوبر سنة 1937

وحرر بالرباط في 23 شعبان عام 1356 الموافق 29 أكتوبر سنة 1937

قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 27 شوال
عامه الموافق 31 ديسمبر سنة

محمد المقرى

اطبع عليه واذن بشرء

الرباط في 29 أكتوبر سنة 1937

الغوصير المقيم العام : نوجيس

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في تعميم الظهير الشريف المورخ في 22 جمادي الثانية عام 1340

الموافق 20 يبرابر 1922 المتعلق بالمحافظة على السكك

الحديدية ووضعها تحت الامن والنظام

يعلم من كتابنا هذا اسامه الله واعز امره انه بمقتضى الظهير
الشريف المورخ في 22 جمادي الثانية عام 1340 الموافق 20 يبرابر
سنة 1922 المتعلق بالمحافظة على السكك الحديدية ووضعها تحت
الامن والنظام

وبمقتضى الظهير الشريف المورخ في 23 شعبان عام 1356 الموافق
29 أكتوبر سنة 1937 الصادر في احداث حرمات يقصد منها التوصل
إلى الراية بسهولة اصدرنا امرنا الشريفي بما ياتي

الفصل الأول

تطبق على الاملاك المجاورة للسكك الحديدية الحرمات المتعلقة
بما ياتي

اولا - تصفيف الابنية والشوارع كما هذه الحرمات هي معينة
في الظهير الشريف المورخ في 20 جمادي الاولى عام 1332 الموافق
16 ابريل سنة 1914 المتعلق بتصنيف الابنية والشوارع وخرائط تهيئة
المدن وتوسيعها والحرمات والأداءات المترتبة على الطرقات

ثانيا - جريان المياه كما هذه الحرمات هي معينة في الظهير
الشريف المورخ في 26 شعبان عام 1353 الموافق 4 ديسمبر سنة 1934
المتعلق بالمحافظة على الطرقات العمومية ومراقبة الجولان وسير
العربات وفي الظهير الشريف المورخ في 11 محرم عام 1344 الموافق
لفتح غشت سنة 1925 المتعلق بنظام المياه

ثالثا المسافة الواجب مراعتها عند غرس الاشجار وتشذيبها كما
هذه الحرمات هي معينة في الفصول 133 - 134 - 135 من الظهير

الفصل الثالث

يعين عن كل قطعة في الخريطة المبين فيها العائق التي يتلزم
التخلص منها الاراضي المترتبة عليها الحرمات المقصد منها التوصل
إلى الراية بدون مشقة وسيعين فيها اي في الخريطة نوع هذه الحرمات
ويجري على هذه الخريطة بحث المنافع والمضار خلال مدة شهر
واحد ولها الصدد تودع الخريطة في مكاتب الادارة البلدية او
ولاية المراقبة المحلية

ويمكن لمن يهمهم الامر ان يطلعوا عليها هنالك وان يقدموا
ملاحظاتهم ويصادق على الخريطة المذكورة بقرار يصدره وزير
الصدر الاعظم باقتراح من المديرين العام للاسغال العمومية والمديرين
العام للسالية

وتبلغ المصادقة هذه الى علم الملاكون الذين يهمهم الامر وتجري
الحرمات ابتداء من تاريخ التبلغ المذكور

وان لم يقم الملاكون بانجاز التدابير الناجمة من الخريطة في
ظرف اجل شهر واحد ابتداء من التبلغ المشار اليه في المفترة
السابقة فان الادارة تقوم بانجازها حالا على نفقه الملاكون وذلك
بعد انذارهم خمسة عشر يوما من قبل

وستخلص هذه الصوائر حسب الطرق والشروط المنسنة
لاستخلاص ديون الدولة

الفصل الرابع

ان احداث الحرمات المذكورة يتيح للمسالك الحق في نيل تعويض
عن الخسارة التي تلحقه مباشرة وماديا بصورة حقيقة

وعند عدم الاتفاق بالمرادفة على مقدار هذا التعويض فان قاضي
الصلح الموجود هنالك يحدد بعد استماعه للمخيرين المعينين من
قبل الطرفين وعند عدم الاتفاق وبعد استماعه ثالث يعينه هو بنفسه

الفصل الخامس

يتالف من كل مخالفة الازعامات الناجمة من المصادقة على
الخريطة المذكورة مخالفة خصوصية المقواني المتعلقة بالطرقات
تجرى متابعتها حسب القوانين الجاري العمل بها ويعاقب من تكبها
بذعرة يتراوح مقدارها من 16 فرنك الى 300 فرنك ويسئل الملك
الأرض عن هذه المخالفة ويكون له الحق عند الاقضاء في متابعة
الشخص الثالث صاحب الأشغال المخالفة للقوانين المذكورة والسلام